DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com

BM-Publisher

سياسة مصر والمملكة العربية السعودية تجاه الاوضاع السياسية في الاردن 1951-1953م في تقارير وزارة الخارجية العراقية

احمد ابراهيم محمد مصطفى*
جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2020/2/15
تاريخ التعديل : 2020/2/26
قبول النشر: 2020 /3/1
متوفر على النت:2020/3/9

الكلمات المفتاحية :
سياسة مصر
المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية العراقية

الملخص

يتكون هذا البحث (سياسة مصر والمملكة العربية السعودية تجاه الوضع السياسي في الأردن ، 1951-1953 ، في تقارير وزارة الخارجية العراقية) من مقدمة وأربعة محاور. عنوان المحور الأول هو القراءة الأولى للوضع السياسي في الأردن ، 1951-1953. كان عنوان المحور الثاني هو الجذور التاريخية للنزاع المصري السعودي الأردني. وكيف تحولت من نزاع ثلاثي إلى نزاع رباعي دخل فيه العراق في خط الأحداث. عنوان المحور الثالث ، موقف المملكة العربية السعودية ومصر الرسمي وغير الرسمي من اغتيال الملك عبد الله ، 1951. وكيف تم استخدامه من قبل وزارة الخارجية العراقية لتعزيز النفوذ العراقي في الأردن. ونتيجة لذلك ، كان هناك صراع أعمق على الشخصية المناسبة لوراثة العرش في الأردن. ويرد هذا في الموضوع الرابع. خلصت الدراسة إلى استنتاجات مستخلصة من قراءتنا لتقارير وزارة الخارجية ، التي استندت إليها الدراسة كمصدر أساسي يحتاج إلى تعزيز وتوضيح الآخرين.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020

المقدمة

اهتم المؤرخون بدراسة التاريخ السياسي المعاصر للأردن، ونتج عن ذلك الاهتمام دراسات تأريخية سامقة، رتقت فجوات مهمة في تاريخ الاردن السياسي؛ فصار لزاماً على الطارقين لذلك الباب التأريخي اماطة اللثام عن حقائق تاريخية، ظلت حبيسة في مصادرها، ولاسيما الوثائقية منها، ومن هذا المنطلق انبثق هذا البحث بعنوان (**سياسة مصر والمملكة العربية السعودية تجاه الاوضاع السياسية في الاردن 1951-1953م في تقارير وزارة الخارجية العراقية**)، وهو محاولة لتتبع سياسة صنوان سياسيان، وقفا متراصين امام محاولات العراق الحثيثة للاستئثار بالساحة السياسية الاردنية، وجرها الى تحقيق غايات العراق السياسية في المشرق العربي، وارتأينا فتح تقارير وزارة الخارجية العراقية بوصفها خزانة مصدرية عرفت بالدقة والموضوعية في نقل التطورات السياسية في المشرق العربي؛ لان قراءاتها لتلك التطورات كانت بوصلة وجهت القرار السياسي الخارجي العراقي في العهد الملكي 1921-1958م، قبل ان تختلط نزاهتها ومهنيتها بعواطف موظفيها ممن راقب الاوضاع السياسية في الاردن1951-1953م.

تألف البحث من هذه المقدمة ومحاور اربعة قدمنا في الاول منها قراءة اولية للأوضاع السياسية في الاردن 1951-1953م ابتغاء الوقوف عليها، واستحضارها ابان نقل رؤية وزارة الخارجية العراقية لها، وناقشنا في المحور الثاني الجذور التاريخية للخلاف المصري السعودي

*الناشر الرئيسي : E-mail : ahmed278@gmail. Com

الاردني، وكيف تحول من خلاف ثلاثي الى صراع رباعي دخل العراق فيه على خط الاحداث؛ بوصفه راع للسياسة الاردنية ابان مدة الدراسة، وعرّجنا في المحور الثالث على موقف مصر والسعودية الرسمي وغير الرسمي من اغتيال الملك عبد الله عام 1951م، وقراءة تقارير وزارة الخارجية العراقية له، وكيف استغلته لتعزيز النفوذ العراقي في الاردن، وما ترتب على ذلك من خلافٍ اعمق حول الشخصية المناسبة لوراثة العرش في الاردن؛ فصارت بريطانيا بمعية الاطراف الاربعة لاعبة رئيسة بعدما كانت محركة غير مباشرة لصراع تلك الدول، ختمت الدراسة باستنتاجات افرزتها قراءتنا لتقارير وزارة الخارجية التي استندت الدراسة عليها بوصفها مصدراً اساساً احتاج الى غيره تعزيزاً وتوضيحاً.

- **قراءة اولية في الاوضاع السياسية في الاردن 1951-1953م**

نالت امارة شرق الاردن استقلالها في 25 ايار 1946م[1] اثر ابرامها لمعاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا في 22 اذار 1946م، واحتوت المعاهدة على اربع عشرة مادة انهت الانتداب البريطاني على شرق الاردن، واعترفت باستقلالها، ونصبت الامير عبد الله ملكاً عليها، وكلفته بمسؤولية الامن والدفاع عن البلاد، ونظمت العلاقات الدبلوماسية والدفاع المشترك بين البلدين، وحدد امدها بخمسة اعوام قابلة للتجديد[2]، وقبل انتهاء ذلك الامد امسى الشارع الاردني على وقع اغتيال الملك عبد الله ودخلت البلاد في منعطف سياسي خطير جعل حاكميها يموج بعضهم ببعض.

اغتيل الملك عبد الله يوم الجمعة الموافق 20 تموز 1951م ابان زيارته للقدس لحضور صلاة الجمعة بمعية حفيده الحسين بن علي، ولان الاذاعة الاردنية اعتادت على بث صلاة الجمعة بشكل مباشر؛ سمع ازيز الرصاص سواءً الذي اطلق على الملك او الذي رماه مرافقوه بعد الحادثة[3]، اذ قتلوا عشرين شخصاً، وجرحوا ما يناهز المائة، واعتقلوا سبعين مشتبه به؛ للتحقيق واغلبهم من جماعة مفتي القدس، واوقف المئات للاستجواب، وكان حرس الملك يجوبون ازقة وشوارع القدس يرمون كل ما هو متحرك؛ فعمت الفوضى فيها، اما المصلون فحجزوا، وحقق معهم فراداً[4]، واستمرت تلك الاجراءات اياماً حتى استشاط اهالي القدس غضباً منها، وحدثت عملية تراشق بالحجارة مطلع اب 1951م بينهم وبين السلطات الامنية الاردنية قبل ان تتمكن الاخيرة من السيطرة على الوضع[5]، واشيع بعيد حادثة الاغتيال بان الملك اغتيل برصاصات اطلقها مصطفى شكري عِشّو[6]، ولسنا هنا بصدد سرد قصة اغتياله لأنها وردت تفصيلاً في مصادر عدة[7]، وما يهمنا هو ما اعقبها من تطورات؛ خلقت شرخاً سياسياً داخل الاردن: تمثل بالصراع بين العرش والحكومة، وخارجها: تمثل في اتهام شخصيات بعينها وصفت بانها تحظى بدعم مباشر من دول عربية؛ اذ يكن في صالحها بقاء الملك عبد الله على قيد الحياة، وادانت المحكمة التي شكلتها الحكومة الاردنية في 28 اب 1951م؛ للتحقيق في حادثة اغتيال الملك مجموعة من الافراد، ينحدر بعضهم من عائلة امين الحسيني (مفتي فلسطين) والذي فرقته خصومة عنيفة عن الملك عبد الله، وحكمت على اربعة منهم بالإعدام ، وادانت عبدالله التل (1919-1973م)[8] وصدر عليه حكم الإعدام غيابيا[9].

ان تسارع الاحداث وحالة الذهول التي عمت الساحة السياسية في البلاد عقب اغتيال الملك عبد الله خلقت ازمات داخلية كادت ان تعصف بمستقبل البلاد وترمي بها في وادٍ سياسيٍ سحيق؛ فولي العهد الامير طلال بن عبد الله (1909-1972م)[10] كان في رحلة علاجٍ لمرضه النفسي [11] بعد ان هاجم زوجته وابنائه في حالة هيجان[12]؛ فعين الامير نايف بن عبد الله (1913-1983)[13] وصياً على العرش حتى عودة اخيه طلال[14]، في وقت دبت فيه المشاكل داخل العائلة المالكة؛ اذ شعرت ام الامير طلال ان ابنها سيزاح من عرش المملكة، وسيستغل غيابه من الطامعين بالعرش ولاسيما اخيه الوصي نايف؛ فطالبت بتعطيل مراسيم الدفن حتى عودة ابنها، اما اخت نايف فضغطت على رئيس الوزراء سمير الرفاعي(1901-1965م)[15] لإتمام تلك المراسيم

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

بحضور اخيها نايف، ولم يكن هذا الاختلاف الوحيد داخل البلاط بل صار الميراث مشكلة اخرى لهث خلفها الوارثون ولاسيما ان زوجة الملك الثالثة _ التي لفضت من لدن العائلة المالكة قبل وبعد مقتل الملك عبد الله_ استأثرت بأنفسه[16].

اعتلى الملك طلال سدة العرش في 6 ايلول 1951م اثر عودته من رحلة العلاج، وصدرت ارادة ملكية في 9 أيلول من العام نفسه بتعيين الأمير الحسين بن طلال (1935-1999م)[17] ولياً للعهد استناداً الى دستور المملكة الأردنية الهاشمية الذي ينص على اعتلاء اكبر ابناء الملك ولاية العهد[18]، ولم يبق الملك طلال متسنماً عرش المملكة مدة طويلة؛ اذ عادت حالته النفسية للتدهور مما اضطره للسفر الى باريس ابتغاء العلاج، ورافقته لجنة كان هدفها تقييم حالته الصحية، وقدمت تلك اللجنة تقريراً اكدت فيه على صعوبة استمرار الملك طلال في ادارة البلاد، واكدت مفوضية الاردن في باريس ذلك، ويبدو ان طلال ادرك ابان اقامته في باريس ان حكومته في الاردن باتت احدى ادوات بريطانيا[19]، وان الاخيرة دبرت مؤامرة لعزله؛ لأنه اتهم الحكومة البريطانية بالتسبب في ضياع فلسطين، ورفض قيادة الجيش العربي التي وصفها بالبريطانية؛ لذا هاج الملك في 3 حزيران 1952م ودخل السفارة البريطانية في باريس غاضباً، ولما امتنع الموظفون الدبلوماسيون عن مقابلته هتف **"تحيا الأردن وشعبها"**، بالمقابل عقد مجلس الامة جلسة طارئة في حزيران 1952م خصصت لمناقشة حالة الملك طلال الصحية، وقرر تشكيل لجنة تنوب عن الملك في ادارة البلاد[20].

اعلن رئيس الحكومة توفيق ابو الهدى (1895-1956م)[21] في 3 حزيران 1952م تدهور صحة الملك وصعوبة شفائه[22]، ثم عاد ليعلن _ في بيان رسمي _عشية جلسة البرلمان الاردني في 11 آب 1952م استحالة شفاء الملك؛ لذا قرر البرلمان المناداة بالأمير الحسين بن طلال ملكاً للبلاد على ان يحل البرلمان، ويعاد تشكيله بوصفه مجلس وصاية على الملك حتى بلوغه سن الثمانية عشر عاماً[23]، واستلم الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في 2 ايار 1953م[24].

تتبعت المفوضية الملكية العراقية في القاهرة _بمفهومها الواسع _ عبر مفوضيتها في القاهرة وقنصليتها في الاسكندرية ومقيميتها في جدة[25] الموقف المصري السعودي من الاوضاع السياسية في الاردن بعناية عالية، ورصدت تطوراتها بصورة لا متناهية، ولاسيما في تتبع جذور الخلاف المصري السعودي الاردني، وانعكاسه على العراق، وما حدث من تطورات سياسية بعيد اغتيال الملك عبد الله عام 1951م.

- **الجذور التاريخية للخلاف المصري السعودي الاردني حتى عام 1951م**

ظل الملك عبد الله تواقاً للحجاز واهلها على الرغم من استقلاله بحكم الاردن، وامتلاكها صفة دولية، وكيان سياسي مستقل قائم بذاته؛ اذ يسعده تطورها، وتسهويه ارضها بوصفها كنزه الاثير، وموئله الاخير[26]، وما انفكت فكرة تنفيذ (مشروع سوريا الكبير)[27] واقامة اتحاد هاشمي مع العراق تراوده؛ لإعادة مجد الاسرة الهاشمية، والاستفادة من امكاناته المالية، والتخلص من المساعدات البريطانية، والمطالبة فيما بعد بعرش الحجاز الذي عده ملكاً مغتصباً من عائلته[28]؛ لذا عدت المملكة العربية السعودية الوحدة الهاشمية تهديداً لها، وطالب الامير سعود بن عبد العزيز (1902-1969م)[29] ابان زيارته للولايات المتحدة الامريكية في 13 كانون الثاني 1947م بموقف واضح من الادارة الامريكية، وامكانية الاعتماد الكامل على تأييدها في حالة قيام مثل هذه الوحدة، واعرب الرئيس الامريكي هاري. أس ترومان[30] S Harry. Truman (1884-1972م) عن دعمه الكامل لسلامة اراضي المملكة العربية السعودية في الامم المتحدة، ووعده بتأييد استقلال سوريا ولبنان؛ للحيلولة دون قيام دولة سوريا الكبرى التي يروم عبد الله تشكيلها[31]، ويبدو ان عبد الله كان مدركاً لتلك المعوقات؛ اذ اكد مراراً على ان الاتحاد الهاشمي بين العراق وشرق الاردن هو الحل الامثل للوقوف بوجه هؤلاء[32] وكان في حالة توجس من

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

نوايا الدول العربية ولاسيما المملكة العربية السعودية وسوريا ومصر واتضح ذلك جليّاً في مراسلاته للوصي عبد الاله التي اكد فيها على فضل البيت الهاشمي في العراق والاردن على كل العرب، حتى ورد في احدى رسائله بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947م ما نصه:

"ان هذه المملكة تحاط من دول الجامعة بنيات غير ودية لمصلحة الرياض ودمشق"[33]

صار الخلاف الاردني مع النظام الحاكم في مصر والمملكة العربية السعودية اكثر عمقاً وتعقيداً، وانسل الى ميادين اخرى، فلم يكتف عبد الله من تحميل الانظمة العربية، ولاسيما النظام الحاكم في مصر مسؤولية هزيمة الجيوش العربية في حربها مع اسرائيل عام 1948م[34]، وحاول التنصل عن اتفاقية حدَّة او (حدّاء) التي وقعت بين الحكومة البريطانية _بوصفها منتدبة على الاردن آنذاك_ وبين عبد العزيز بن سعود (1880-1953م)[35] في 2 تشرين الثاني1925م[36] وهذه الاتفاقية حددت في مادتها الثالثة عشر ضوابط مرور البضائع عبر الاراضي الاردنية[37]، وكانت قيداً كبلت فيه امارة شرق الاردن؛ لذا سعت حكومتها لنزعه بعد استقلالها؛ فأعربت عن نيتها فرض رسوم وضوابط جديدة لم تنص عليها اتفاقية حدَّة، لكن حكومة المملكة العربية السعودية رفضت، وتطورت المشكلة حتى عدتها الحكومة الاردنية في 11 تشرين الثاني 1947م **"سياسية اكثر من كونها قضية حوادث حدود"**[38].

اسهم موقف عبد الله الايجابي من انقلابات سوريا 1949-1951م[39] ولاسيما انقلاب حسني الزعيم(1897-1949م)[40] بتاريخ 30 اذار 1949م في تفاقم الازمة بينه وحكومتي مصر والمملكة العربية السعودية؛ ولاسيما ان الزعيم اتبع سياسة خارجية متذبذبة؛ اذ ارتمى تارة في احضان الاسرة الهاشمية، وجعل من حكومة مصر والمملكة العربية السعودية موئلاً ومتنفساً في تارة اخرى[41]، وتلك السياسة المتذبذبة وما يقابلها من غايات سياسية لطرفي النزاع؛ فتح الساحة السياسية السورية بوصفها ميداناً للصراع بينهما، وهو امر رجح فكرة سعي السلطة في مصر والمملكة العربية السعودية للتخلص من رموز السلطة في الاسرة الهاشمية سواءً باستعمال القوة الناعمة Soft Power او القوة الصلبة[42] Hard Power ان تطلب الامر؛ فالحكومة المصرية والسعودية كانتا ممتعضتين من الحشود العسكرية العراقية الاردنية على الحدود السورية _ على الرغم من تكذيب الحكومة الاردنية الخبر في 30 نيسان 1949م، واعلانها بان الحشود العسكرية تستهدف فلسطين، ولا يوجد اي اجراء عدائي تجاه سوريا_[43]، ورأت المفوضية الاردنية في جدة في تقريرها المؤرخ في 28 حزيران 1949م ان سبب امتعاض المملكة العربية السعودية ووصفها **"كل اعتداء على الحدود السورية... اعتداءً على الحدود السعودية"**؛ خوفها من اتحاد عراقي اردني سوري، وتشكيل **"ملك هاشمي ضخم مترامي الاطراف"**[44]، ورسخت تلك القناعة التي تبنتها المفوضية الاردنية في جدة بشكل اكبر بعيد انقلاب سامي الحناوي (1898-1950م)[45] في 14 اب 1949م[46]؛ اذ اتهمت الحكومة السعودية في 27 كانون الاول 1949م ببذل الاموال **"بسخاء"** ابتغاء انهاء حكم سامي الحناوي _وهو ما حدث لاحقاً_[47]؛ بالنظر لميوله الواضحة تجاه الاسرة الهاشمية في العراق والاردن، وعلى اية حال فان الخلاف الاردني السعودي اخذ ابعاداً دبلوماسية زادت من حدته، ففضلاً عن المناوشات السياسية _الخارجة عن الاطر الدبلوماسية_ بين وزارتي خارجية البلدين، ونشاطات سفرائهما التحريضية والتأليبية، عُلّق التمثيل الدبلوماسي الاردني في المملكة العربية السعودية بتاريخ 30 كانون الثاني 1950م بسبب عدم ارسال الاخيرة من يمثلها دبلوماسياً في الاردن، مما عدته الاخيرة اهانة دبلوماسية واضحة، وجفاءً سياسياً مبيتاً[48].

كان الملك عبد الله رافضاً لكل رابطة تحالفية مع الدول العربية الا تلك التي تضعه في خانة واحدة مع البيت الهاشمي في العراق، واكد مراراً ان ميله للوحدة مع العراق لا يعد انتقاصاً مما سواه من الدول العربية ولاسيما مصر والمملكة العربية السعودية، وتمنى ان

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

تتفهم كلتاهما ان ميوله تجاه العراق جاءت بفعل ما يربطه مع الاسرة الحاكمة فيها من علاقة اسرية تغنيه عمّا سواها من وشائج[49]؛ فعندما وافق موفده في المفاوضات التي احتضنتها الجامعة العربية ابتغاء توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين اعضائها على بنود تلك المعاهدة، رفضها الملك عبد الله وحكومته؛ فشاع بين الاوساط المصرية والسعودية ان الملك عبد الله عازم على توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل[50]، وفي هذا الصدد يؤكد الملك الحسين بن علي بان مصر رعت هذه الاشاعة، وضخمتها وجعلتها تسري سريان الماء في لظى الاوساط الشعبية المصرية الهائجة على حكومتها؛ للتخفيف من معارضتها وحرفها عن هدفها؛ اذ لجأ النظام الحاكم في مصر الى **"الاسلوب القديم في تقديم كبش الفداء، فكان الاردن انسب ما يحقق هذه الغاية"**[51]، وما يؤكد هذه القراءة هو ما حدث ابان حضور وزير الخارجية المصري في جلسة مجلس النواب المصري بتاريخ 11حزيران1951م؛ اذ صرح بان الاردن اذا وقّعت على صلح مع اسرائيل سوف تفصل من الجامعة العربية، وتعالت اصوات النواب حينها بفصل الاردن من الجامعة انياً![52]. لقد كان لتلك الاشاعة جذوراً على ارض الواقع؛ لان عبد الله سارع منذ 1 كانون الثاني 1947م الى زيارة تركيا وفتح معها باباً للعلاقات الودية، وابرم معاهدة صداقة في 11 من الشهر ذاته، ثم زارها في 15 ايار 1951م[53]، ويبدو ان تلك الزيارة حظت باهتمام واسع من لدن الحكومتين السعودية والمصرية؛ اذ اثارتا عبر بعثاتها الدبلوماسية استفهامات حول تلك الزيارة وغاياتها، ولوحوا الى تقارب اردني اسرائيلي برعاية تركية... لكن الملك عبد الله اكد برسالة الى وزيره المفوض في جدة يأمره بإبلاغ الملك عبد العزيز ان رحلة الملك عبد الله الى تركيا كانت **"للراحة"** ببلد اسلامي يحبه[54]، ولا يرغب في فتح باب العلاقات مع اسرائيل[55]، لكن ما سبق ووفقاً لقناعة المفوضية العراقية في القاهرة في تقريرها بتاريخ 15 اب 1951م اثار نقمة الفلسطينيين ومفتيهم على الملك عبد الله بن الحسين، وزاد من حالة الغليان الجماهيري في القدس ضده، واشتبك فلسطينيون في القدس مع اردنيين مقيمين فيها؛ لانهم اعترضوا على اتهام الفلسطينيين للملك عبد الله بالتآمر مع اسرائيل على القضية الفلسطينية، ويبدو ان وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين (1950-1952م)[56] سعى لتضخيم هذه الحادثة، ووجه سؤالاً الى (وزير العراق المفوض في القاهرة) نجيب الراوي (1899-1993م)[57] عنها، ليرد الاخير ان الامر مبالغ فيه وهذه الاشتباكات حدثت بين مجاميع صغيرة، بالمقابل نشرت (وكالة عمان الاذاعية) اخباراً عن تفاهمات اردنية اسرائيلية حول المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين، وانهم اتفقوا على تشكيل لجنة اردنية اسرائيلية مختلطة، وبرئاسة مراقب من الامم المتحدة؛ للتحقيق فيما اذا طريق (بئر السبع-ايلاس) تمر في الحدود الاردنية ام تقع بكاملها في الحدود الاسرائيلية، بعد ان وقع اصطدام فيها بين القوات الاردنية والاسرائيلية في 4 كانون الاول1950م[58]، واسهمت هذه السذاجة الاعلامية في لصق تهمة التآمر على عبد الله بشكل اكبر، ووفر المستلزمات النفسية لاغتياله فيما بعد! ويبدو ان الصحافة المصرية ممثلة بـ (جريدة النداء) حاولت لصق التهمة ذاتها بالوصي عبد الاله بعيد زيارته للندن، وهو ما دفع المفوضية الملكية العراقية في القاهرة الى تكذيب الخبر ومراسلة رئيس تحريرها وبينت سبب زيارة الوصي هو لقاء الملك فيصل الثاني وهو امر اعتاد عليه الوصي في كل صيف مستغلاً عطلة الملك[59]، وامرت وزارة الخارجية العراقية مفوضيتها بعدم الاكتفاء بهذا الاجراء، واكدت على ضرورة نقل تبرم الحكومة العراقية من هذا التطاول، ولاسيما ان الجريدة مدعومة من حزب الوفد، وان الحكومة المصرية سبقت ووعدت نظيرتها العراقية بحث صحفها على ضرورة الابتعاد عن التطاول على المقامات السامية في الحكومة العراقية[60]، ان ردة فعل وزارة الخارجية العراقية ومقارنتها بردة فعل نظيرتها الاردنية عكس حنكة الاولى ونظرتها الاستشرافية للاحداث، واتقانها لخطورة الخطاب الاعلامي، وضرورة تقييده ووأد

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

مساعيه الخبيثة، وواضح ان السلطة الحاكمة في العراق كانت على قناعة تامة بانها مستهدفة بشخوصها، وربما تسقى من زعاف ما تجرعه سليلهم عبد الله في القدس، وبالكاس المصرية والسعودية ذاتها حتى ان الملك الحسين بن طلال اتهم في مذكراته مصر بالتدبير لاغتيال جده قائلاً:

"لقد فكرت دوماً بان مصر كان لها نصيب من المسؤولية في اغتياله، لان جدي كان له فيها كثير من الاعداء"[61]

ولعل هذا الاتهام الواضح يفسر اهتمام وزارة الخارجية العراقية بما نشرته الصحف العربية بعيد حادثة الاغتيال؛ لاقتناعها بان زعمائها باتوا على صليب القنص بانتظار مصيرهم المجهول.

- الموقف المصري السعودي من اغتيال الملك عبد الله 1951م

رصدت المفوضية الملكية العراقية في القاهرة اهتماماً متزايداً من لدن الحكومة المصرية بالشخصيات المعارضة للنظام الحاكم في الاردن والتي تحتضنها مصر، وراقبت تزايد نشاط تلك الشخصيات مطلع العام 1950م؛ بالنظر لسقف الحرية التي منحتها الحكومة المصرية لهم، ويأتي في مقدمة تلك الشخصيات عبد الله التل؛ فعلى الرغم من الوعود التي اطلقتها الحكومة المصرية لنظيرتها الاردنية بإيقاف نشاطه اكدت المفوضية العراقية في القاهرة انه ازداد نشاطاً عمّا قبل؛ اذ عقد مؤتمراً صحفياً في شباط 1950م بين فيه اسباب الخلاف بينه وبين الحكومة الاردنية، وحددها بقوة النفوذ البريطاني ممثلاً بغلوب باشا[62] John B. Glubb (1897-1986م) في الجيش الاردني والذي اسهم في **"نكران قضية فلسطين"**، ودعا التل الجامعة العربية الى التدخل، واجبار الحكومة الاردنية على تعديل نصوص المعاهدة الاردنية البريطانية 1946م، وطالبها بتطهير الجيش الاردني من العناصر الاجنبية، ودعم العربية، وتعديل الدستور الاردني، وحذر من استمرار السلطة في البلاد على نهجها؛ اذ **"سيكون ثغرة خطيرة تهدد كيان الامة العربية"**، واتهم الحكومة البريطانية بتسليم مدن فلسطين الى اليهود، والحيلولة دون سيطرة الجيش الاردني على **"القدس الجديدة"** وهو ما خدم مصلحة اسرائيل[63]، ويتضح مما تقدم ان التل ركن الى ترديد الخطابات ذات النزعة القومية، والتي تثير مشاعر العرب، وتبرز الحكومة المصرية بوصفها راعية للقضية الفلسطينية، والاردنية بوصفها ناكرة لها، ومنقادة لعدوها اللدود، والمتسبب بخسارتها عام 1948م، ولعل ذلك يصب في صالح التل، وتأمين بقائه في حاضنته المصرية، ومنعها من تسليمه الى الحكومة الاردنية.

تتبعت تقارير وزارة الخارجية العراقية المواقف الرسمية والشعبية بعيد اغتيال الملك عبد الله في تموز 1951م، وكانت على قدر كبير من التباين؛ ففي الوقت الذي استنكرت فيه مصر بحكومتها وصحافتها حادثة الاغتيال، وارسلت وفداً رسمياً للأردن بغية المشاركة في تشييع الجثمان[64] استغلت بعض الصحف المصرية الحادثة؛ لتهديد زعماء عرب اخرين بذات النهاية التي شرب منها عبد الله، اما (صحيفة المصري) الوفدية وعلى لسان ما اسمتهم بـ **"المراقبون الدبلوماسيون في العالم العربي"** عللت الاغتيال بانه رد فعل على تكبيل الحريات في البلاد العربية، وانفتاحها على تيارات سياسية تفتقر الى الانسجام، وان الشباب العربي لم يجد سوى **"المسدس وسيلة للتعبير عن آرائه"**، وتوقعت صحف اخرى سرعة الاتحاد بين العراق والاردن، واسناد العرش الى الملك فيصل الثاني، لكن صحفاً اخرى ركزت على الشرخ الحاصل في البلاط الملكي الاردني اكثر من تركيزها على حادثة الاغتيال نفسها؛ اذ نشرت (صحيفة اخبار اليوم) عبر مراسلها في عمان محمد حسنين هيكل (1923-2016م)[65] عن وجود خلافات بين الملك عبد الله والامير طلال، وادعى المراسل انه نقلها عن لسان الامير طلال، وان نوري السعيد صرح قائلاً:

"سوف افعل كل شيء لكي لا يقال غداً ان عبد الله بن الحسين ذهب وذهب معه البيت الهاشمي"[66]

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

واكدت الصحيفة على انه ارسل موفداً بطائرة خاصة لتصفية **"الجو في الاسرة الهاشمية ومحاولة لحل ازمة طلال نفسه"**[67]، ويبدو ان وزارة الخارجية العراقية تنبهت الى خطورة ما تنشره الصحافة والاذاعة المصرية حول حادثة اغتيال الملك عبد الله من **"اخبار غير حقيقية"**، واوصت (وزيرها المفوض في القاهرة) نجيب الراوي الى متابعتها **"ووجوب تكذيبها او تصحيحها بالطرق التي يراها مناسبة"**[68]، فعندما نشرت (صحيفة الجمهور المصرية) رسماً كاريكاتيرياً تهكمت فيه على الاسرة الهاشمية؛ سجل وزير العراق المفوض في القاهرة اعتراضه لدى وزير الخارجية المصرية الذي اعرب عن اسفه واعتذاره الشديدين[69].

كانت وزارة الخارجية العراقية متابعة جيدة لمراحل التحقيقات التي تبنتها الحكومة الاردنية ابتغاء كشف ملابسات اغتيال الملك عبد الله، واكدت منذ وقت مبكر على تورط اقارب المفتي امين الحسيني وعبد الله التل في حادثة الاغتيال، وان انتماء القاتل الى **"جيش الجهاد المقدس"** جعل المفتي امين الحسيني في دائرة الاتهام، وسارعت **"الهيأة العربية العليا"** _ومقرها في القاهرة_ الى اصدار بيان تستنكر فيه الحادثة، وتعلن عدم مسؤوليتها عنها، وعدم انتماء القاتل لها، واتهمت الحرس الملكي الاردني **"بإضاعة الحقيقة بقتل الجاني"**، وان عملها يقتصر على مقاومة الجيش الاسرائيلي لا اغتيال قادة العرب[70]، وعقد المفتي مؤتمراً صحفياً في 5 اب 1951م شجب فيه **"الاغتيالات السياسية"**، ورفض الاتحاد بين العراق والاردن بدعوى وجود القوات البريطانية في العراق، وانه غير مكتمل الاستقلال[71]، وطالب بضم الجزء العربي من فلسطين الذي يخضع للإدارة الاردنية الى عموم فلسطين، ودعا الجامعة العربية للموافقة على ذلك المقترح، مما دفع (وزير العراق المفوض في القاهرة) نجيب الراوي الى اعلام (وزير خارجية مصر) محمد صلاح الدين ان هذا الاجراء سيجعل هذا الجزء من فلسطين لقمة سائغة امام اسرائيل؛ لان فلسطين لا تمتلك قوة عسكرية تحمي بها هذه المنطقة، والجيوش العربية غير مهيأة لخوض حرب للدفاع عنها اذا ما تعرضت لتهديد اسرائيلي[72]، ويبدو ان مواقف المفتي وتصريحاته اثرت على حيادية المفوضية الملكية العراقية في القاهرة وقراءتها لحادثة الاغتيال؛ فانساقت الى اتهام المفتي بالضلوع في تلك الحادثة[73]؛ لكنها اجادت عندما ادركت ان التل والمفتي **"يتطاولان"** على العراق والاردن بشكل مستمر؛ لإيهام الرأي العام ان اتهامهم باغتيال عبد الله جاء للانتقام منهم اثر ما ينشرانه في الصحف المصرية[74]، ولعل هذه الحيلة انطلت على حكومة المملكة العربية السعودية؛ فعندما زار وزير خارجيتها الامير فيصل بن عبد العزيز ال سعود القاهرة يوم الثلاثاء 31 تموز 1951م على هامش رحلته التي يروم فيها زيارة انكلترا، ومكث فيها حتى يوم 4 اب 1951م، التقى بالمتهمين باغتيال الملك عبد الله الامير وكان على رأسهم (امين الحسيني، وعبد الله التل، وطائفة من اللاجئين السياسيين الاردنيين) في مصر، ودار حديث حول استنكار اغتيال الملك عبد الله، والوضع السياسي في الاردن، وصحة الامير طلال، وسبب تأخر اعلان اعتلائه العرش، وشكا بعض الفلسطينيين الذين زاروا الامير فيصل من (اضطهاد السلطات الاردنية لهم)؛ فرد الاخير بعدم علمه بهذه الاحداث، واشار الى ضرورة اهتمام السلطات الاردنية بالشعب الفلسطيني مثل اهتمامهم بالأردني، ويبدو ان الامير فيصل كان مقتنعاً بما نقل له في تلك اللقاءات او انها راقت لسياسة بلاده في المنطقة؛ فاستفسر من وزير العراق المفوض في القاهرة نجيب الراوي عن ما حدث في فلسطين من اشتباكات، ويبدو ان الراوي لم يبذل جهداً في التوضيح بل اكتفى بذات الرد الذي ابلغ به وزير الخارجية المصري عندما طرح السؤال ذاته[75]، وعلى اية حال فان اشتراك الجانب المصري والسعودي في طرح ذات الاسئلة على وزير العراق المفوض في القاهرة دليل على رغبتهما في تضخيم تلك الاحداث، واستغلالها لتحييد الاثر الاردني والعراقي في فلسطين، واشارة واضحة على اقتناعهما بانقياد القرار السياسي الاردني لنظيره العراقي بعيد اغتيال الملك عبد الله.

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

اقتنعت وزارة الخارجية العراقية باشتراك مصر في تدبير عملية اغتيال الملك عبد الله[76]؛ اذ ارسلت كتاباً الى المفوضية الملكية العراقية في القاهرة صنف على انه (سري للغاية) اشرت فيه على نقاط هامة ابرزها: ان عبد الله التل وموسى الايوبي الذين اثبتت المحكمة العسكرية الاردنية تورطهم في اغتيال الملك عبد الله والتخطيط لهذه العملية اغدقوا اموالاً طائلة لتنفيذ هذه العملية، وهو ما يدعو للاستغراب _على حد وصف الخارجية العراقية_ وفي ذات الكتاب اتهمت الوزارة الحكومة المصرية بالاشتراك في هذه الجريمة ليس لأنها آوت هذين الشخصين، وتركت لهم حرية التحرك، ومعارضة النظام الاردني لكنها دعمتهم عبر منحها اعانات لهم، وآمنت وزارة الخارجية العراقية ان عملية اغتيال الملك عبد الله هي بداية لتصفية امراء وملوك البيت الهاشمي، وان استمرار مصر بموقفها الراعي للمجرمين؛ سيؤثر على العلاقة بينها وبين البلدان العربية ولاسيما العراق، ويجعل المسؤولون العرب مترددين قبيل زيارتها[77]، وعلى اية حال فان قراءة ما خلف السطور في ذلك الكتاب (السري) يؤكد ان وزارة الخارجية العراقية كانت مطلعة جيدة على تحقيقات المحكمة الاردنية ان لم نقل ان للوزارة مجساتها الخاصة التي نقلت لها معلومات تدين مصر والمملكة العربية السعودية لم تذكرها في ذلك الكتاب، لكن تقارير وزارة الخارجية العراقية الصادرة عام 1955م و1957م اشارت الى محاولة المملكة العربية السعودية ومصر لاتباع سياسة الاغتيال ذاتها مع رموز سياسية اردنية مثلما فعلتها عام 1951م[78].

ترسخت قناعة وزارة الخارجية العراقية باتهام مصر والسعودية بالتدبير لحادثة الاغتيال عندما شرعت هذه الدول بالتوسط للمدانين تارة وحمايتهم والامتناع عن تسليمهم في اخرى؛ اذ زار ولي العهد السعودي الامير سعود بن عبد العزيز الاردن في 10 تشرين الثاني 1951م وطلب من الملك طلال الافراج عن داوود الحسيني (اقارب المفتي) المتهم باغتيال والده عبد الله، وأستعطفه للإفراج او تخفيف العقوبة على المتهمين باغتيال الملك عبد الله، والمنتمين الى تنظيم مفتي فلسطين الحزبي[79]، وعندما طلبت الحكومة الاردنية من نظيرتها المصرية تسليم المدانين باغتيال الملك عبد الله والمقيمين في مصر؛ اجتهدت الحكومة المصرية في تمييع الطلب وتسويفه؛ اذ احالته الى لجنة قانونية لدراسته[80]، وتوسطت وزارة الخارجية العراقية عبر (وزيرها المفوض في القاهرة) نجيب الراوي لدى الحكومة المصرية ابتغاء تسليم التل والايوبي وقابل (وزير الخارجية المصري) محمد صلاح الدين ونقل اليه التماس الخارجية العراقية لكن محمد صلاح الدين تذرع بعدم وجود اتفاقية تسليم مجرمين بين الاردن ومصر، وان الاردن تمتنع عن تسليم المحكوم عليهم من لدن القضاء المصري[81]، ورد نجيب الراوي ان تسليم قتلة الرؤساء امر اخلاقي، وواجب حتى مع عدم وجود اتفاقية بين الاردن ومصر، وان الحكومة الاردنية كانت عازمة على تسليم هؤلاء لكن **"اشير عليها من مصر بإهمال طلب التسليم"** ليتذرع وزير الخارجية المصري بالضغوط الشعبية والقانونية المصرية التي تمنع تسليم المدانين، ولاسيما ان الرأي العام **"المثقف"** في مصر اعترض على ادانة التل والايوبي بمحكمة عسكرية؛ بالنظر لانهم لم يكونوا عسكريين، مما يدعو الى الشك في قرارات تلك المحكمة، ولاسيما انها غير قابلة للاستئناف او التمييز، وسجل اعتراض الحكومة المصرية على اتهام التل وهو مقيم في البلاد منذ مدة طويلة؛ لان في ذلك اتهام مبطن لمصر وعلى الحكومة الاردنية ان تنقل ادلتها وبراهينها لذلك الاتهام، نجيب الراوي على محمد صلاح الدين بان موقف حكومته سيؤثر على العلاقات الاردنية المصرية وربما العراقية المصرية؛ لان الملك عبد الله ينتمي الى البيت الهاشمي الحاكم في العراق، وحتى لا تخسر العراق ورقة المفاوضات مع مصر طلب الراوي من محمد صلاح الدين ان يرجئا الحديث في الموضوع الى وقت لاحق[82].

- **العرش الاردني وتجاذبات الصراع المصري السعودي العراقي 1951-1953م**

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

ان تدهور الوضع السياسي في الاردن، وحالة الانقسام التي ظهرت في الاسرة الحاكمة، شجعت مصر والمملكة العربية السعودية على استغلال ذلك الانقسام؛ بدعم تنصيب الامير طلال، واستمراره على سدة الحكم على الرغم من حالته الصحية المتدهورة بوصفه معارضاً (للتغلغل البريطاني في البلاد)[83]؛ اذ بثت الصحف المصرية قناعة لدى (الرأي العام المصري والعربي) ان طلال اقل موالاة للإنكليز من ابيه عبد الله، وان تأخر اعلان تسنمه العرش لم يكن بفعل مرضه بل لان بريطانيا تبحث عن بديل له يكون اكثر موالاةً منه[84]، والسؤال هنا ما الفائدة التي حصلت عليها المملكة العربية السعودية ومصر من دعمها لسرعة تولي طلال العرش؟ ان العلاقة المتدهورة بين طلال والحكومة البريطانية، وتحفظ الاخيرة على توليه العرش[85]، كان في صالح مصر والمملكة العربية السعودية وكلاهما كانا في مماحكة مستمرة مع الجانب البريطاني[86]، وان اعتلاء طلال العرش _وهو رافض للتغلغل البريطاني في الاردن_ سيقوي من موقفهما في هذا الصراع، ولاسيما انه سيبعد فكرة الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن؛ لان طلال سيرفض ذلك بالنظر للعلاقات الجيدة بين الحكومة العراقية والبريطانية، وان اعتلاء شخصية عليلة وغير متزنة العرش الاردني، واحتمالية ميله لمصر والسعودية دون العراق؛ سيبسط هيمنتهم على الشأن السياسي الاردني، ويعيق تحركات العراق على الساحة السياسية في المشرق العربي؛ لذا سجلت المفوضية الملكية العراقية في القاهرة حالة التوجس المصري من اتحاد عراقي اردني قريب عبر الحاح (وزير الخارجية المصري) محمد صلاح الدين بالسؤال عن ما اشيع حول ذلك الاتحاد، وزاد من توجسهم رد (وزير العراق المفوض في القاهرة) نجيب الراوي ان ما ذكره الوزير من بنات افكار الملك عبد الله لكنه لم يحصل على موافقة السلطة التشريعية في بلاده قبل ان تداهمه المنية، وان الامر موكل الى الاردنيين... فاذا ما قرروا الاتحاد مع العراق؛ فالعراق يرحب باي اتحاد مع بلاد عربية[87]، ولعل هذا الرد حفز مصر والمملكة العربية السعودية لدعم طلال واعتلائه العرش بأسرع وقتٍ ممكن؛ رغبة منهم في وأد فكرة الاتحاد، حتى ان الامير فيصل بن عبد العزيز ابلغ وزير العراق المفوض في القاهرة انه **"على الدول العربية ان تعزز الوضع الراهن في الاردن وتقويه دفعاً للخطر المحدق به من اليهود وان لا تترك مجالاً لان يهن او يضعف"**[88]، بإشارة واضحة الى ضرورة انهاء الخلاف حول العرش الاردني، وتسنم طلال سدة الحكم، وهو ما اعلنه محمد صلاح الدين صراحة بعد سؤالٍ وجهه الى نجيب الراوي عن سبب تأخر اعلان تنصيب الامير طلال؛ اذ لم يكن رد الراوي _بان التأخير جاء للتأكد من صحة طلال وشفائه من مرضه بشكل تام؛ فأرجأت الحكومة الاردنية تنصيبه رسمياً حتى وصول التقارير الطبية التي تثبت تماثله للشفاء التام_ شافياً من وجهة نظر محمد صلاح الدين، واعرب عن قلقه من التأخر في تنصيب الامير طلال[89]، بالمقابل تعرض الامير نايف لضغوطات شعبية وسياسية داخلية وخارجية... طالبت الاولى _وكان العراق ابرز الداعمين لها_ بالتوقيع على قرارات الاعدام الصادرة بحق المدانين باغتيال ابيه، في ظل اعتراض الاوساط الشعبية والسياسية في مصر والسعودية _التي مثلت مصدر ضغط خارجي ثانٍ_ على تلك القرارات وتنفيذها، ويبدو ان الامير نواف رضخ لتلك الاعتراضات؛ اذ رفض التوقيع على قرارات الاعدام مشيراً الى احتمالية تعرضه للمساءلة من الملك الذي سيخلفه بعد مدة وصايته[90]، وهي اشارة واضحة الى انه احتمل رفض طلال لقرارات المحكمة _تحت الضغط المصري والسعودي_ عند اعتلائه العرش، او انه رغب بدعم عراقي اكبر لاعتلائه العرش ومن ثم يوقع على حكم الاعدام، وهو ما يريده العراق، لكن الدستور الاردني خلا من مادة دستورية لتحقيق ذلك المراد، ويبدو ان كل الاطراف المتصارعة وحتى بريطانيا _بعد ان اخذت مواثيقاً غليظة من طلال وهو في مشفاه بسويسرا_ اقتنعت ان تنصيب طلال هو الخيار الانسب للخروج من الازمة الداخلية في الاردن، وهو ما حدث في 6 ايلول 1951م[91]، بالمقابل كشفت

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

مصر والمملكة العربية السعودية عن سرورها بتنصيب الملك طلال على العرش الاردني، وارسلت مصر وفداً رسمياً منتصف ايلول 1951م الى الاردن لتهنئته بمناسبة اعتلائه العرش، واشارت المفوضية الملكية في القاهرة ان الوفد استقبل بحفاوة من لدن الحكومة الاردنية؛ مما دفعها لتوقع عودة سريعة للعلاقات الايجابية بين البلدين[92]، وهو ما حدث فعلاً بالرغم من مدة حكم طلال القصيرة[93].

طفت مشكلة مرض الملك طلال على الساحة السياسية في الاردن، وسافر الملك الى باريس ابتغاء العلاج، وبالنظر لما ورد من اخبار عن تفاقم حالته الصحية سوءاً، عقد البرلمان الاردني جلسة في 3 حزيران 1952م لمناقشة موضوع تجدد مرض الملك طلال **"وتدهور حالته العقلية"**، واعلن (رئيس الحكومة) توفيق ابو الهدى في الجلسة ذاتها ان مرض الملك طلال وبحسب الاطباء في باريس **"لا يرجى له شفاء"**[94]، ثم صرح في 5 حزيران 1952م ان اطاعته لأوامر الملك طلال المريض في باريس مستمرة، وفي حالة عدم شفائه فولائه ووزرائه سيكون لولي العهد الملك حسين الذي يكمل عامه الثامن عشر مطلع ايار 1953م[95]، وفي خضم تسارع الاحداث زار الوصي عبد الاله الاردن بدعوى **"الاشراف على مصالح الاسرة الهاشمية التي ينتمي اليها والملك طلال العليل"**، واثنى في 6 حزيران 1952م على اعلان رئيس الحكومة توفيق ابو الهدى لوسائل الاعلام ان الملك غير قادر على ادارة شؤون البلاد بسبب تدهور حالته الصحية، وان ابو الهدى يمتنع عن تطبيق الدستور في هذه الحالة حتى لا يفسر اجراءه بالتآمر على العائلة المالكة والملك طلال، لكن ما يثير الاستغراب اشارت عبد الاله الى ان **"المسؤولين"** في الاردن لم يعتنوا بشكل كافٍ بصحة الملك او سمعته![96]، ولعل ما سبق يعكس اتفاقاً تاماً مع متبنيات الملك طلال حول اسباب عزله عن الحكم التي وردت في مذكراته[97].

فتحت مصر باباً جديداً للعلاقات الودية مع الملك الحسين بن طلال، وساعدها في ذلك تبدل نظام الحكم فيها وزوال ذلك المتهم باغتيال الملك عبد الله؛ اذ عرض (ملحقها العسكري في سوريا والاردن ولبنان والعراق) محمود جمال الدين حماد (1921-2016م)[98] على الملك حسين زيارة القاهرة، واعرب الاخير عن استعداده لتلبية تلك الدعوة[99]، واكدت تقارير وزارة الخارجية العراقية ان خيارات الملك الحسين بن طلال لم تكن مفتوحة في اعادة فتح العلاقات الودية مع مصر من عدمها؛ لان الشارع الاردني والفلسطيني بات معجباً بما حدث في مصر بعيد ثورة يوليو 1952م، ودائم التغني بزعمائها؛ فعندما زار (سفير مصر في دمشق) علي نجيب[100] بمعية (الملحق العسكري المصري في سوريا والاردن) جمال حماد للمدة 2-6 شباط 1953م بدعوى اللقاء مع (السفير المصري في عمان) **"ومشاهدة الاردن"** والتجوال في (القدس، ورام الله، وبيت لحم، ونابلس) اكدت وزارة الخارجية العراقية للحكومة العراقية ان اهالي تلك المناطق هتفت باسم محمد نجيب، واعربت عن املها وثقتها به لحل القضية الفلسطينية[101] بأسرع وقت ممكن[102]، بالمقابل حصلت المفوضية العراقية في عمان على معلومات من الاجهزة الامنية الاردنية ان شبان من القدس اتصلوا بهيئة التحرير السورية والمصرية[103]؛ لتأليف هيئة في الضفة الغربية، وكانت الاجهزة الامنية تراقبهم وتروم القاء القبض عليهم لمنع تأسيس فرع للهيئة هناك، وحصلت المفوضية على معلومات _لم تتأكد منها _ ان حزب المجلس الاسلامي طلب من الحكومة الاردنية السماح لأمين الحسيني بالعودة الى الاردن **"للعمل يداً واحدة مع الوزارة القائمة"** بيد ان الحكومة الاردنية رفضت الطلب، وفسرت المفوضية ذلك الطلب بمحاولة حزب المجلس الاسلامي تدعيم صفوفه ضد **"حزب الدفاع القديم"**[104] مما يعزز فرضية ان الملك حسين بن طلال كان مجبراً على اعادة العلاقات مع الجانب المصري والسعودي وطوي صفحة اغتيال جده عبد الله.

- **الاستنتاجات**

1. حظي الموقف المصري السعودي من الاوضاع السياسية في الاردن باهتمام المفوضية الملكية

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

العراقية في القاهرة، وراقبته بعناية بوصفها مسؤولة عن التمثيل الدبلوماسي العراقي في مصر والسعودية.

2. لم تستطع تقارير وزارة الخارجية العراقية تقديم برهان عملي مقنع عن تورط مصر والمملكة العربية السعودية باغتيال الملك عبد الله على الرغم من اقتناعها بذلك.
3. ان اشتغال تقارير وزارة الخارجية العراقية على ادانة مصر والمملكة العربية السعودية جاء لسبب سياسي خالص، ولان تلك الادانة تعزز موقف العراق في الصراع مع تلك الدول؛ لذا جانبت بعض تقارير وزارة الخارجية العراقية النزاهة والمهنية واصطبغت بعض رؤاها بأحكامها المسبقة، فافتقرت الى دقتها
4. كان طلال بيضة القبان التي راهنت عليها الاطراف المتصارعة، فضخم العراق من حالته العقلية، وخففت مصر والمملكة العربية السعودية منها، وراق لبريطانيا هذا التضخيم؛ فعززته وتبنته؛ ابتغاء ازاحة طلال وبمساعدة الاسرة الهاشمية في العراق والاردن.

هوامش الدراسة

(1) عريب الرنتاوي واخرون، تطور الحياة الحزبية في الاردن دراسة تاريخية تحليلية 1921-2016م، (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2017م)، ص26

(2) عبد الامير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية السعودية 1946-1958م، اطروحة دكتوراه، (جامعة الكوفة: كلية الاداب،1995م)، ص74.

(3) فريدون صاحب جم، الحسين بن طلال مهنتي كملك (احاديث ملكية)، ترجمة: غالب عارف طوقان، (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، 1978م)، ص ص33-34.

(4) ماري ولسن، عبد الله وشرق الاردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة: فضل الجراح، (بيروت: مؤسسة سندباد، 2000م)، ص355.

(5) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/485 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مقابلة وزير العراق المفوض لوزير خارجية مصر، و40، ص 99.

(6) امتهن الخياطة ونفذ عملية الاغتيال وعمره واحد وعشرين ربيعاً، وهو من ارباب السوابق؛ اذ اتهم بأعمال عنف مع المواطنين، وتربطه علاقة بامين الحسيني؛ اذ ساند في ثورة 1937-1939م بفلسطين، واشترك معه في محاولة اغتيال محمود عنتابلي الذي صار شاهد اثبات في المحكمة التي شكلت للتحقيق في اغتيال الملك عبد الله، ومثل عشرة اشخاص امام المحكمة، وادين ستة وهم: عبد الله التل وموسى احمد الايوبي وعابد عكه (تاجر ابقار) وزكريا عكه (قصاب) وثبت ان مهمتهم هي العثور على من يتبنى تنفيذ العملية، وادين معهم عبد القادر فرحات صاحب المقهى الذي خطط للعملية فيه، واتهم بتوفير السلاح (المسدس) الذي اغتيل فيه، وموسى الحسيني قريب امين الحسيني وبرئ اربعة وهم: ابراهيم عياد وداود وتوفيق الحسيني واقرباء امين الحسيني وكامل عبد الله كالوتي في المحاكمات التي استمرت تسعة ايام برئاسة الفريق عبد القادر الجندي والعقيد حابس المجالي والعقيد علي حياري. للتفاصيل ينظر: ماري ولسن، المصدر السابق، ص ص358-260.

(7) فريدون صاحب جم، المصدر السابق، ص ص33-34؛ ماري ولسن، المصدر السابق، ص352.

(8) ولد في اربد الاردنية، وكان ضابطاً في الجيش الاردني، له اثر في حرب عام 1948م مع اسرائيل؛ اذ تسلم مهمة قيادة الجيش العربي في القدس، عارض التقارب العربي البريطاني، ووقف حائلاً دون اقامة صلح عربي اسرائيلي؛ عبر معارضته للنظام الاردني الحاكم آنذاك، اقام في مصر لاجئاً سياسياً، عاد الى مسقط رأسه عام 1965م واعتزل العمل السياسي. للتفاصيل ينظر: خير الدين الزركلي، الاعلام، ط15، (بيروت: دار العلم للملايين، 2002م)، ج3، ص848.

(9) اختلف عبدالله التل مع الملك عبدالله ورئيس أركان جيشه غلوب باشا في أعقاب حرب 1948م؛ إذ عزا التل أسباب هزيمة العرب للحرب مع اسرائيل الى تخبط القيادة البريطانية للجيش العربي؛ فلجأ إلى القاهرة وعاش فيها وبحماية الملك فاروق. جون باجوت غلوب ، حياتي في المشرق العربي، ترجمة: جورج حتّروفؤاد فياض، (عمان: الاهلية للنشر، 2005م)، ص ص253-256، ص 260 .

(10) ولد في مكة المكرمة، وهو اكبر ابناء الملك عبدالله بن الحسين، واتسمت علاقته معه بالتوتر، انخرط في خدمة الفيلق العربي عام 1927م، ثم سافر الى بريطانيا ودرس في كلية ساند هيرست العسكرية، خدم في سني شبابه الاولى في الجيش العراقي، وتدرج في الرتب العسكرية حتى حاز على رتبة فريق عام 1948م، عرف بمناهضته للنفوذ البريطاني في البلاد العربية، ولاسيما الاردن والعراق، وامتلك علاقات جيدة مع المملكة العربية السعودية ومصر. للتفاصيل ينظر: ممدوح رضا، مذكرات الملك طلال شاهد على خيانة الاسرة الهاشمية، ط2، (القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، 1991م).

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

[11] اشارت المصادر ان الامير طلال تعايش منذ الطفولة مع نوبات من الاضطراب العقلي اثرت على سلوكياته وصار يتمثل لمحيطه الاجتماعي بسلوكين احدهما متزن والاخر مضطرب وعنيف وشخصت الحالة على انها حالة من حالات مرض ازدواج الشخصية (الشيزوفرانيا). للتفاصيل ينظر: رولان دالاس ، تاريخ ملك ومملكة الحسين 1893-1999م، ترجمة: جولي صليبا، (لندن: جروس برس، 1999م)، ص 25؛ جون باجوت غلوب، المصدر السابق، ص260، ص263.

[12] ماري ولسن، المصدر السابق، ص356

[13] ثاني اولاد الملك عبد الله من زوجته الاميرة عالية، واخ طلال (غير الشقيق)، تزوج من الأميرة التركية مهرماه حفيدة السلطان العثماني محمد الخامس وأنجبا الأميرين علي وعاصم، اتهم بمحاولة الاستئثار في السلطة وهي تهمة نفاها نايف، واشارت وثيقة بريطانية بانها من وحي خيال توفيق ابو الهدى؛ لخلق فجوة بين نايف وطلال، لكن طلال اقتنع بها نظراً لما ساد في العائلة المالكة من خصومات بفعل التنافس بين زوجات الملك عبد الله، وبالنهاية اجبر نايف على مغادرة الاردن. جيمس موريس، الملوك الهاشميون من الشريف الحسين بن علي حتى الملك عبد الله الثاني، ترجمة: احمد محمد خالد، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006م)، ص 172؛ نبيل خليل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، (بيروت: دار الفارابي، 2008م)، ص ص280-281.

[14] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/460 هـ في 1951/7/31م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى اغتيال الملك عبد الله، و 51، ص 134.

[15] مسقط رأسه في بلدة مرجعيون جنوب لبنان، وينتمي الى عائلة اردنية سكنت صفد، تلقى تعليمه في المدارس الحكومية بصفد، ثم درس الآداب في الجامعة الامريكية ببيروت، تدرج بالمناصب الحكومية منذ عام 1924م، يعد من ابرز الموقعين على ميثاق الجامعة العربية بتاريخ 22 اذار 1945م ممثلاً عن الاردن، وتسنم رئاسة الوزراء في مناسبات ثلاث وكلها في خمسينيات القرن العشرين، وكانت اقصرها (1950-1951م)، وعرف بعلاقته الجيدة مع الملك حسين، وميله السياسي الى العراق والكتلة الغربية. للتفاصيل ينظر: الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية،1984م)، المجلد الثاني، ص592.

[16] وتدعى ناهدة او كما اطلق عليها الاردنيون لقب **"العبدة"** بسبب لون بشرتها وكانت امها جارية عند الحسين بن علي في الحجاز ورحلت الى الاردن مع العائلة الهاشمية وانجبت ناهدة التي قدر لها ان تكون رفيقة لابنة عبد الله (مقبولة) قبل ان يقع الملك عبد الله في غرامها ويتزوجها. للتفاصيل ينظر: ماري ولسن، المصدر السابق، ص356؛ نبيل خليل خليل، المصدر السابق، ص277.

[17] ولد في عمان، وتلقى تعليمه الاولي فيها، وكان تعليماً دينياً، ثم اكمل دراسته في مصر وبريطانيا، وتخرج من كلية هارو ساندهيرست العسكرية البريطانية، تزوج اربع مرات، وله احد عشر ابناً وبنت، صار ولياً للعهد عام 1951م، ثم ملكاً عام 1953م، عرف بحنكته واجادته في خلق حالة من التوازنات السياسية داخل البلاد وفي المنطقة العربية. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985م)، ج2، ص ص541-542.

[18] ممدوح رضا، المصدر السابق، ص20.

[19] لم تنحسر هذه القناعة بالملك طلال فقط بل اقتنع الوصي على عرش العراق عبدالاله أن الحكومة الأردنية لم تحفظ كرامة الملك طلال. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/3693، عنوان الملفة: بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الاردن، تصريحات الوصي عبد الاله لوسائل الاعلام في 1952/6/6م حول زيارته للاردن وصحة الملك طلال، و 6، ص 6.

[20] تألفت اللجنة من ابراهيم هاشم (رئيس مجلس الاعيان) والنائب سليمان طوقان والنائب عبد الرحمن الرشيدات للتفاصيل ينظر: منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين1900-1959م، ط2، (عمان: مكتبة المحتسب، 1988م)، ص 569؛ راضي دواي طاهر الخزاعي، موقف المملكة الأردنية الهاشمية من القضية الفلسطينية 1948– 1967م دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 2012م)،ص82.

[21] ولد بعكا في فلسطين، خدم في الجيش العثماني، وانخرط في خدمة الامير فيصل بن الحسين في سوريا لاحقاً، التحق في خدمة امارة شرق الاردن والامير عبد الله منذ عام 1922م، وتسنم مناصب عدة وقدم استقالته من رئاسة الحكومة 1950م احتجاجاً على التقارب الاردني الاسرائيلي، واخر منصب تسنمه هو رئاسة الحكومة الاردنية في المدة (1954-1955م) ويعد من رجالات الدولة الاردنية التقليديين. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ج1، ص810.

[22] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/3693، عنوان الملفة: بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الاردن، اعلان توفيق ابو الهدى في 1952/6/3م ان مرض الملك طلال لا يرجى شفاءه، و 8، ص 8.

[23] نبيل خليل خليل، المصدر السابق، ص290.

[24] خالد ابراهيم العرموطي، ملك السلام محاولة لصياغة تاريخ، (عمان: مطبعة الالحان، 1994م)، ص14.

[25] عين امين المميز بوصفه اول وزير مفوض في جدة بتاريخ 20 ايار 1954م، واقتصرت صلاحيات القنصلية الملكية العراقية في الاسكندرية على رعاية مصالح العراقيين هناك وبعض الامور التجارية. للتفاصيل

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

ينظر: الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1952م، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1952م)، ص7.

[26] عبد الله بن الحسين، التكملة من مذكرات حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين، (القدس: المطبعة التجارية،1965م)، ص 67.

[27] ويضم بلاد الشام والعراق والكويت وقبرص، وابرز الداعين له الملك عبد الله انطلاقاً من عام 1946م والاسرة الهاشمية في العراق و(الحزب القومي السوري الاجتماعي)، وقيض هذا المشروع عام 1951م. للتفاصيل ينظر: احمد خليف عيسى عفيف، مشروع سوريا الكبرى من 1921-1951م، رسالة ماجستير، (الجامعة الاردنية: كلية الدراسات العليا، 1991م).

[28] عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص82.

[29] ولد في الكويت، وولادته تزامنت مع استعادة ابيه للرياض من ال رشيد، تلقى تعليمه الاولي على يد الشيخ عبد الرحمن بن مفيريج رافق ابيه في غزواته مع القبائل المأجورة وابرزها: غزوة جراب وتربة عين ولياً للعهد في 11 مايس 1933م وعين رئيسا لمجلس الوزراء في 9 تشرين الاول 1953م على اثر مرض والده وتولى الحكم في 9تشرين الثاني من العام ذاته وعرف بميله الى ادخال التحديث في السعودية نظراً لما شاهده في رحلاته الى اوروبا والبلاد العربية المتقدمة نسبياً على السعودية انتهت مدة حكمه بالعزل وتفرد بذلك من بين حكام السعودية حتى الان وتوفي في اثينا. للتفاصيل ينظر: محمد السلاّح، الملك سعود، (حلب: مطبعة الشرق، 1953م).

[30] ولد في ولاية ميسوري الامريكية، وينحدر من عائلة ذات اصول انكليزية، كانت اسرته دائمة التنقل حتى استقرت في مزرعة لاماس التي ظلت صورتها عالقة في مخيلة ترومان، قاتل في الحرب العالمية الاولى 1914-1918م، وانخرط في الحزب الديمقراطي الامريكي، وتدرج في المناصب حتى صار رئيساً للولايات المتحدة الامريكية 1945-1953م، اباد الشعب الياباني بطريقة تعسفية عندما امر بإلقاء القنبلة الذرية عليهم في اب 1945م، تطبيقاً لمبدئه الرامي الى مكافحة أي تهديد مباشر او غير مباشر للأمن القومي الامريكي. للتفاصيل ينظر: أحمد عبدالواحد عبدالنبي الحلفي، الرئيس الأمريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية 1945-1953م، اطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 2011م).

[31] عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص89.

[32] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/3694، عنوان الملفة: رسائل الملك عبد الله الى الوصي1943-1947م، رسالة الملك عبد الله في 1 اذار 1947م المرسلة الى الوصي عبد الاله حول زيارته الى تركيا والوحدة بين العراق وشرق الاردن، و 7، ص 10.

[33] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/3694، عنوان الملفة: رسائل الملك عبد الله الى الوصي1943-1947م، رسالة الملك عبد الله في 29 تشرين الثاني 1947م المرسلة الى الوصي عبد الاله حول الجامعة العربية واعضائها، و 4، ص4.

[34] عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص160.

[35] يرى بعض المؤرخين انه ولد عام 1876، ويعد مؤسس المملكة العربية السعودية، عرف بتعدد زيجاته وكثرة انجابه، استطاع توحيد نجد والحجاز بعد معارك طاحنة مع الهاشميين في الحجاز، وظف العامل المذهبي ممثلاً (بالوهابيين) للتوسع والحصول على مكاسب سياسية، والضغط على البلدان المجاورة ولاسيما العراق، وفي عهده تطورت العلاقات السعودية الامريكية، ومرت علاقات بلاده مع بريطانيا بأزمات، بالنظر لميل الحكومة البريطانية الى صالح الاسرة الهاشمية في العراق. للتفاصيل ينظر: احمد حطيط، الملك عبد العزيز بن سعود، (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1991م).

[36] عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية (عهد الملك عبد العزيز)، ط12، (الرياض: شركة العبيكان، 2018م)، ج2، ص213.

[37] للتفاصيل ينظر: علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر عهد الامارة 1921-1946م، (عمان: الجامعة الاردنية،1973م)، ص59؛ سعيد بن عمر ال عمر، اعلان اتفاقي بحرة وحدّه وابعاده السياسية في مبايعة الملك عبد العزيز، (جامعة الملك فيصل)، (مجلة)، الرياض، عدد خاص، 2005م، ص 219.

[38] محمد عدنان البخيت واخرون، الوثائق الهاشمية اوراق الملك عبد الله بن الحسين (العلاقات الاردنية السعودية 1925-1951م)، (عمان: جامعة ال البيت، 1997م)، المجلد العاشر، القسم الثاني، ص ص229-235.

[39] للتفاصيل ينظر: سيد عبد العال، الانقلابات العسكرية في سوريا1949-1954م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007م).

[40] ولد في دمشق، درس في المدرسة الحربية في الاستانة، وتخرج منها برتبة ضابط، وتدرج في المراتب العسكرية حتى وصل الى رتبة زعيم، وتسنم منصب رئيس اركان الجيش في عهد شكري القوتلي، وقاد اول انقلاب عسكري في تاريخ سوريا المعاصر، وبعد فشل انقلابه اعدم بالرصاص بتهمة الخيانة. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ج2، ص539.

[41] عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص ص137-138، ص148، ص158.

[42] يطلق على استخدام الوسائل الدبلوماسية والاقناع الحضاري دون قوة مصطلح القوة الناعمة، اما الصلبة فهي استخدام القوة العسكرية او الاقتصادية لاجبار الخصم على الاذعان، وابرز من استخدم هذين المصطلحين وميز بينهما جوزيف ناي Joseph Nye وهو امريكي ومتخصص

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

في العلوم السياسية. للتفاصيل ينظر: جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تعريب: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: العبيكان، 2007م).

(43) محمد عدنان البخيت واخرون، المصدر السابق، ص164.

(44) المصدر نفسه، ص155.

(45) ولد في ادلب، وتخرج من دار المعلمين بدمشق عام 1916م، ثم دخل المدرسة الحربية في استانبول لكنه لم يلبث فيها الى عاماً واحداً، قاتل في الحرب العالمية الاولى، ودخل المدرسة الحربية في دمشق، وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ عام 1918م، قاتل في حرب فلسطين عام 1948م، بعد انقلاب اديب الشيشكلي سجن ثم اطلق سراحه فغادر سوريا الى لبنان واقام في بيروت، لكن محمد احمد البرازي اغتاله فيها انتقاماً لمحسن البرازي. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ج3، ص101.

(46) للتفاصيل ينظر: مازن يوسف صباغ، الانقلاب العسكري الثاني في سوريا بقيادة الزعيم سامي الحناوي، (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2012م)؛ علي عظم محمد وحيدر غانم عبد الحسن ، انقلابي سامي الحناوي واديب الشيشكلي 1949-1950 في ضوء وثائق الخارجية العراقية غير المنشورة، (كلية التربية الاساسية)، (مجلة)، جامعة المستنصرية، المجلد الرابع والعشرون، العدد مائة، 2018م.

(47) محمد عدنان البخيت واخرون، المصدر السابق، ص ص161-162.

(48) المصدر نفسه، ص 167.

(49) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2739، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في انقرة 1950-1951م، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة س199/3/ في 1951/6/7م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه زيارة الملك عبد الله الى تركيا، و 41، ص 87، ص 90.

(50) يرى بعض المؤرخين ان عبد الله دخل في مفاوضات مع اسرائيل لكن موقفه ظل **"هشاً"** اذ لم يمتلك اوراقاً رابحة كثيرة يفاوض عليها؛ لذا باءت مفاوضاته مع اسرائيل بالفشل وسط رفض عربي لها. للتفاصيل ينظر: ماري ولسن، المصدر السابق، ص351.

(51) فريدون صاحب جم، المصدر السابق، ص34.

(52) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 2/9/400 د في 1951/6/14م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، و 74، ص 212.

(53) عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص87.

(54) محمد عدنان البخيت واخرون، المصدر السابق، ص171.

(55) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2739، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في انقرة 1950-1951م، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة س199/3/ في 1951/6/7م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه زيارة الملك عبد الله الى تركيا، و 41، ص 87، ص 90.

(56) من شباب حزب الوفد المتحمس من اجل تحقيق الحرية والاستقلال، والتخلص من التغلغل الاجنبي في البلاد، واقامة دولة ذات اعراف دستورية رصينة، ومن المقربين لمصطفى النحاس زعيم حزب الوفد ورئيس الحكومة المصرية التي صار فيها محمد صلاح الدين وزيراً للخارجية. للتفاصيل ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878-1953م، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1975م)، ص ص502-503.

(57) ورد في سجلات الحكومة العراقية انه ولد عام 1899م واشارت مصادر اخرى الى انه ولد عام 1901م، وعين في اول وظيفة له بتاريخ 23 شباط 1946م وصار وزيراً مفوضاً في القاهرة بتاريخ 6 اب 1950م ومدد له في المنص بتاريخ 27 تشرين الثاني 1952م واستمر حتى ايلول 1956م، ويعد اول سفير عراقي في القاهرة بعد رفع التمثيل الدبلوماسي فيها الى درجة سفارة عام 1952م. للتفاصيل ينظر: الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1954م، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1955م)، ص6؛ د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2680، عنوان الملفة: السفارة الملكية العراقية في القاهرة 1956م، تقرير السفارة العراقية في القاهرة المرقم 688/2/15 في 1956/7/16م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه اتفاق مصري روسي لانشاء معامل ذرية، و 3، ص ص3-4؛ عمار مزهر ريسان داخل، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى نهاية العام 1958م، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، 2011م)، ص ص215-216.

(58) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/3861، عنوان الملفة: عرائض 1950م، النشرة الخاصة للاذاعة العراقية في 1950/12/10م ، و 9، ص 9.

(59) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، كتاب المفوضية الملكية العراقية في القاهرة المرقم 4/8/1339 في 1951/8/15م المرسل الى رئيس تحرير جريدة النداء المصرية حول ما نشرته من مقال عن صلح عراقي اسرائيلي برعاية الوصي عبد الاله، و14، ص27.

(60) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، كتاب وزارة الخارجية المرقم 20605 في 1951/8/29م المرسل الى المفوضية

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

الملكية العراقية في القاهرة حول ما نشرته من مقال عن صلح عراقي اسرائيلي برعاية الوصي عبد الاله ، و11، ص26.

[61] فريدون صاحب جم، المصدر السابق، ص34؛ عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص159.

[62] لقب "ابا حنيك" ... ضابط بريطاني، و احد ابرز مؤسسي الجيش الاردني؛ اذ تصدى لقيادته 1939-1956م، وانخرط في معارك الحرب العالمية الاولى 1914-1918م، وكان له تواجد في العراق؛ اذ خدم فيه، وله اثر كبير في مقارعة الهجمات الوهابية على العراق، وكان له علاقات ودية مع القبائل البدوية جنوب العراق، وله محاولات جيدة في تدوين تاريخ المشرق العربي. للتفاصيل ينظر: غلوب باشا، المصدر السابق.

[63] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2671، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 1951-1952م، تقرير المفوضية الملكية العراقية بمصر المرقم 1/2/72 في 1950/2/7م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه تقرير اسبوعي، و31، ص124.

[64] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/460 هـ في 1951/7/31م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى اغتيال الملك عبد الله، و 51، ص 132.

[65] ولد في باسوس في القليوبية، وانخرط في العمل الصحفي مطلع الاربعينيات من القرن العشرين، وكان له اثر في القرار السياسي المصري اخريات العهد الملكي، وبعد ثورة يوليو 1952م بفعل قربه من زعمائها ولاسيما جمال عبد الناصر، تسنم مناصب صحفية مهمة ابرزها: رئيس تحرير جريدة الاهرام المصرية، عرف بكتاباته الكثيرة والمفصلة في تاريخ مصر والمشرق العربي ولاسيما السياسي منها. للتفاصيل ينظر: عبد الله محيذيف ميرم فاضل، تاريخ مصر السياسي في كتابات محمد حسنين هيكل في عهد جمال عبد الناصر، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية الاداب، 2015م).

[66] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/460 هـ في 1951/7/31م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى اغتيال الملك عبد الله، و 51، ص ص 134-135.

[67] المصدر نفسه، ص135.

[68] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، كتاب وزارة الخارجية المرقم 18309 في 1951/8/7م المرسل الى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء وموضوعه صدى اغتيال الملك عبد الله، و 50، ص 131.

[69] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/485 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مقابلة وزير العراق المفوض لوزير خارجية مصر، و40، ص ص100-101.

[70] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/460 هـ في 1951/7/31م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى اغتيال الملك عبد الله، و 51، ص 133.

[71] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/486 هـ في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى حوادث الاردن وذيولها في مصر، و 46، ص113.

[72] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/485 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مقابلة وزير العراق المفوض لوزير خارجية مصر، و40، ص ص 99-100.

[73] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/486 هـ في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى حوادث الاردن وذيولها في مصر، و 46، ص113.

[74] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/485 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مقابلة وزير العراق المفوض لوزير خارجية مصر، و40، ص 101.

[75] د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/483 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مرور الامير فيصل ال سعود بمصر، و 44، ص 109، ص111.

[76] وجه بعض المؤرخين اتهامهم باغتيال الملك عبد الله او المشاركة في ذلك لبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية؛ لانه موشك على عقد وحدة مع

العراق وهذه الوحدة تقلل نفوذ بريطانيا وتقوي الاردن في مواجهة اسرائيل، وان لا يوجد دليل على اشتراك مصر والمملكة العربية السعودية في ذلك الاغتيال، وهي قراءة قاصرة؛ فاذا فرضنا جدلاً تواطئ بريطانيا مع الولايات المتحدة الامريكية لاغتيال الملك عبد الله فان مصالح كل من مصر والمملكة العربية السعودية تدفعهما للاشتراك في هذا المخطط ولاسيما ان مصر كانت منقادة الى بريطانيا في ذلك التاريخ والمملكة العربية السعودية حليفة استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وتطبق سياستها في المشرق العربي. للتفاصيل ينظر: ماري ولسن، المصدر السابق، ص ص361-362.

(77) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، كتاب وزارة الخارجية المرقم 2269 في 1951/8/30م المرسل الى المفوضية الملكية العراقية في القاهرة حول موقف الحكومة المصرية من عبد الله التل وموسى الايوبي، و12، ص ص24-25.

(78) اذ دعمتا في المدة 1955-1956م تمرد الضباط الاحرار في الاردن بالمال، وبمساعدة المفتي امين الحسيني، ونقلت التقارير خبراً عن تسجيل صوتي مسرب يحمل ادانة (للملحق العسكري المصري) هلال فؤاد؛ اذ اتفق مع جندي اردني يدعى صفوت عبد الرؤوف شقير لاغتيال افراداً من العائلة المالكة الاردنية، واخرون من الحكومة، مقابل مبلغٍ من المال، ووعده بتوفير كافة مستلزمات الدعم؛ ابتغاء تنفيذ العملية سواء المالية منها والتسليحية، بيد ان الجندي ابلغ رئيس اركان الجيش، وتكفلت الحكومة باستدراج الملحق العسكري عن طريق صفوت عبد الرؤوف الذي سجل كلام الملحق العسكري في احدى اللقاءات بينهما. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2644، المصدر السابق، تقرير المفوضية الملكية العراقية في جدة المرقم 17/1/2 في 1956/1/4م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه زيارة وزير الخارجية المصري ووزير الحربية للرياض، و71، ص 150؛ د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2681، المصدر السابق، بيان الحكومة الاردنية المذاع في 1957/6/12م حول حادثة الملحق العسكري المصري في عمان، و24، ص ص61-62.

(79) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2709، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1951، تقرير المفوضية العراقية في عمان المرقم 341/4/2 في 1951/11/13م وموضوعه التوسط للإفراج عن المتهم داوود الحسيني، و68، ص ص119-121.

(80) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، كتاب وزارة الخارجية المرقم 2269 في 1951/8/30م المرسل الى المفوضية الملكية العراقية في القاهرة حول موقف الحكومة المصرية من عبد الله التل وموسى الايوبي، و12، ص ص24-25.

(81) وابرزهم حسين توفيق المدان باغتيال امين عثمان وزير المالية المصري. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة المرقم8/2/525 في 1951/9/5م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه توسط الحكومة العراقية لتسليم المجرمين عبد الله التل وموسى الايوبي، و16، ص 29

(82) المصدر نفسه، ص ص29-32.

(83) فريدون صاحب جم، المصدر السابق، ص25؛ ممدوح رضا، المصدر السابق، ص20.

(84) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/486 هـ في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى حوادث الاردن وذيولها في مصر، و46، ص113.

(85) منيب الماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص ص 566_569 .

(86) فتحي رضوان، 72 شهراً مع عبد الناصر، ط2، (القاهرة: دار الحرية، 1986م)، ص161؛ محي الدين صالح مرزوقة، العلاقات السعودية البريطانية خلال الفترة 1902-1953م، رسالة ماجستير، (الجامعة الاردنية: كلية الدراسات العليا،2001م).

(87) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/485 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مقابلة وزير العراق المفوض لوزير خارجية مصر، و40، ص 99.

(88) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/483 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مرور الامير فيصل ال سعود بمصر، و44، ص 109، ص110.

(89) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/485 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مقابلة وزير العراق المفوض لوزير خارجية مصر، و40، ص 99.

(90) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/4825، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1951،

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

تقرير المفوضية الملكية العراقية في عمان المرقم 287/4/2 في 1951/9/3م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه تقرير عام لشهر اب 1951م، و1، ص ص1-2.

(91) ممدوح رضا، المصدر السابق، ص20.

(92) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2670، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951، التقرير العام للمفوضية الملكية العراقية في القاهرة لشهر ايلول 1951م، و25، ص48.

(93) للتفاصيل ينظر: فريدون صاحب جم، المصدر السابق، ص25.

(94) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/3693، عنوان الملفة: بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الاردن، اعلان توفيق ابو الهدى في 1952/6/3م ان مرض الملك طلال لا يرجى شفاءه، و 8، ص 8.

(95) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/3693، عنوان الملفة: بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الاردن، توفيق ابو الهدى يعلن في 1952/6/5م ولاءه للملك طلال وولي عهده الامير حسين، و 9، ص 9.

(96) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/3693، عنوان الملفة: بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الاردن، تصريحات الوصي عبد الاله لوسائل الاعلام في 1952/6/6م حول زيارته للاردن وصحة الملك طلال، و 6، ص 6.

(97) للتفاصيل ينظر: ممدوح رضا، المصدر السابق.

(98) مسقط رأسه في القاهرة، وهو من عائلة ازهرية متدينة وتلقى تعليمه على يد ابيه، خريج الكلية الحربية عام 1939م، وهو من زعماء ثورة يوليو 1952م، ومن المؤيدين لمحمد نجيب في خضم صراعه مع جمال عبد الناصر؛ إذ اشتغل مديراً في مكتبه حتى اقالته، حصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية من القاهرة عام 1950م، ومن الاتحاد السوفيتي عام 1959م، بعدها شغل مناصب ادارية داخل مصر، له مؤلفات عديدة عن ثورة يوليو وحكم الضباط الاحرار ولقب بمؤرخ الثورة، اضافة لاسمه الذي اشتهر فيه (جمال حماد). للتفاصيل ينظر: جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر، ط4، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، ص ص315-317؛ جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، (القاهرة: دار الشروق،2002م)، ص ص899-903؛ الشبكة الدولية، قناة الجزيرة الاخبارية، برنامج شاهد على العصر، مقابلة تلفزيونية مع محمود جمال الدين حماد بثت بتاريخ 2008/11/10م ومحفوظة على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=Ok72X0aZjmw

(99) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2716، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1952-1953م، كتاب وزارة الخارجية المرقم 36471 في 1952/12/16م المرسل الى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء وموضوعه زيارة الملك حسين الى مصر، و 71، ص 110.

(100) كان علي نجيب سفيراً لمصر في سوريا وهو شقيق الرئيس المصري محمد نجيب وله اثر كبير في التقارب بين البلدين، وانحسار النفوذ العراقي في سوريا. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2659، عنوان الملفة: الانقلاب السوري 1954-1955م ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في دمشق المرقم 328/7/7 في 1954/7/28م المرسل الى وزارة الخارجية وفيه قصاصات الصحف المحلية، و 71، ص 147.

(101) عندما عرضت اسرائيل رغبتها بعقد صلح مع مصر بعد ثورة تموز 1952 تمهيداً لعقد صلح مع البلدان العربية وحل القضية الفلسطينية اكدت المفوضية العراقية في القاهرة ان الحكومة المصرية راغبة في حل القضية الفلسطينية ولكن ليس بعقد صلح مع اسرائيل لأنه سيصطدم بمعارضة الاخوان المسلمين الذين يتمتعون بتأييد كبير في صفوف الجيش فضلاً على الهيئات الاخرى التي **"لا ترتضي الانفراد بالصلح مع اسرائيل"**. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2672، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 1952م، تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/465 في 1952/8/24م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه موقف الدول الغربية من مصر ومحاولات اسرائيل، و 7، ص 25.

(102) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2712، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1953م، كتاب وزارة الخارجية المرقم 2046 في 1953/2/18م المرسل الى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء وموضوعه سفير مصر في سوريا، و 40، ص 117.

(103) تم تأسيسهما في سوريا ومصر من اجل ترسيخ سياسة الحزب الواحد. للتفاصيل ينظر: ياسين عبد الرحيم وعيسى اليازجي، الاحزاب السياسية في سوريا، (دمشق: دار الرواد، 1954م)، ص ص212-221؛ عصمت سيف الدولة، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، (بيروت: دار المسيرة، د.ت)، ص ص74-79.

104 كان حزب الدفاع بزعامة سليمان طوقان. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2712، عنوان الملفة: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1953م، تقرير المفوضية الملكية العراقية في عمان 124/4/2 في 1953/3/3م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه تقرير شهر شباط 1953م، و 22، ص ص 53-54.

- **قائمة المصادر والمراجع**

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

اولاً: الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية:

أ. الملفة المرقمة 311/2694، عنوانها: رسائل الملك عبد الله الى الوصي1943-1947م وتضم:

1. رسالة الملك عبد الله في 1 اذار 1947م المرسلة الى الوصي عبد الاله حول زيارته الى تركيا والوحدة بين العراق وشرق الاردن، و 7
2. رسالة الملك عبد الله في 29 تشرين الثاني 1947م المرسلة الى الوصي عبد الاله حول الجامعة العربية واعضائها، و 4

ب. الملفة المرقمة 311/2671، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 1951-1952م وتضم:

3. تقرير المفوضية الملكية العراقية بمصر المرقم 1/2/72 في 1950/2/7م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه تقرير اسبوعي، و31

ت. الملفة المرقمة 311/3861، عنوانها: عرائض 1950م وتضم:

4. النشرة الخاصة للاذاعة العراقية في 1950/12/10م ، و 9

ث. الملفة المرقمة 311/2739، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في انقرة 1950-1951م وتضم:

5. تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة س/199/3 في 1951/6/7م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه زيارة الملك عبد الله الى تركيا، و 41

ج. الملفة المرقمة 311/2670، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في مصر 1951م وتضم:

6. تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 2/9/400 د في 1951/6/14م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، و 74
7. تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/460 هـ في 1951/7/31م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى اغتيال الملك عبد الله، و 51.
8. كتاب وزارة الخارجية المرقم 18309 في 1951/8/7م المرسل الى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء وموضوعه صدى اغتيال الملك عبد الله، و 50
9. كتاب المفوضية الملكية العراقية في القاهرة المرقم 4/8/1339 في 1951/8/15م المرسل الى رئيس تحرير جريدة النداء المصرية حول ما نشرته من مقال عن صلح عراقي اسرائيلي برعاية الوصي عبد الاله، و14
10. تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/485 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مقابلة وزير العراق المفوض لوزير خارجية مصر، و40
11. تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/486 هـ في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه صدى حوادث الاردن وذيولها في مصر، و 46
12. تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 11/2/483 في 1951/8/8م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه مرور الامير فيصل ال سعود بمصر، و 44
13. كتاب وزارة الخارجية المرقم 20605 في 1951/8/29م المرسل الى المفوضية الملكية العراقية في القاهرة حول ما نشرته من مقال عن صلح عراقي اسرائيلي برعاية الوصي عبد الاله ، و11
14. كتاب وزارة الخارجية المرقم 2269 في 1951/8/30م المرسل الى المفوضية الملكية العراقية في القاهرة حول موقف الحكومة المصرية من عبد الله التل وموسى الايوبي، و12
15. التقرير العام للمفوضية الملكية العراقية في القاهرة لشهر ايلول 1951م، و25
16. تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة المرقم8/2/525 في 1951/9/5م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه توسط الحكومة العراقية لتسليم المجرمين عبد الله التل وموسى الايوبي، و16.

ح. الملفة المرقمة 311/4825، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1951م وتضم:

17. تقرير المفوضية الملكية العراقية في عمان المرقم 287/4/2 في 1951/9/3م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه تقرير عام لشهر اب 1951م، و1

خ. الملفة المرقمة 311/2709، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1951 وتضم:

18. تقرير المفوضية العراقية في عمان المرقم 341/4/2 في 1951/11/13م وموضوعه التوسط للإفراج عن المتهم داوود الحسيني، و68

د. الملفة المرقمة 311/2693، عنوانها: بعض المعلومات عن صحة الملك طلال ملك الاردن وتضم:

19. اعلان توفيق ابو الهدى في 1952/6/3م ان مرض الملك طلال لا يرجى شفاءه، و 8

20. توفيق ابو الهدى يعلن في 1952/6/5م ولاءه للملك طلال وولي عهده الامير حسين، و 9

21. تصريحات الوصي عبد الاله لوسائل الاعلام في 1952/6/6م حول زيارته للاردن وصحة الملك طلال، و 6

ذ. الملفة المرقمة 311/2672، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 1952م وتضم:

22. تقرير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة 8/2/465 في 1952/8/24م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه موقف الدول الغربية من مصر ومحاولات اسرائيل، و 7

ر. الملفة المرقمة 311/2716، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1952-1953م وتضم:

23. كتاب وزارة الخارجية المرقم 36471 في 1952/12/16م المرسل الى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء وموضوعه زيارة الملك حسين الى مصر، و 71

ز. الملفة المرقمة 311/2712، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في عمان 1953م وتضم:

24. كتاب وزارة الخارجية المرقم 2046 في 1953/2/18م المرسل الى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء وموضوعه سفير مصر في سوريا، و 40

25. تقرير المفوضية الملكية العراقية في عمان 124/4/2 في 1953/3/3م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه تقرير شهر شباط 1953م، و 22

س. الملفة المرقمة 311/2659، عنوانها: الانقلاب السوري 1954-1955م وتضم:

26. تقرير المفوضية الملكية العراقية في دمشق المرقم 328/7/7 في 1954/7/28م المرسل الى وزارة الخارجية وفيه قصاصات الصحف المحلية، و 71

ش. الملفة المرقمة 311/2644، عنوانها: المفوضية الملكية العراقية في جدة 1955-1956م وتضم:

27. تقرير المفوضية الملكية العراقية في جدة المرقم 17/1/2 في 1956/1/4م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه زيارة وزير الخارجية المصري ووزير الحربية للرياض، و 71

ص. الملفة المرقمة 311/2680، عنوانها: السفارة الملكية العراقية في القاهرة 1956م وتضم:

28. تقرير السفارة العراقية في القاهرة المرقم 688/2/15 في 1956/7/16م المرسل الى وزارة الخارجية العراقية وموضوعه اتفاق مصري روسي لإنشاء معامل ذرية، و 3.

ض. الملفة المرقمة 311/2681، السفارة الملكية العراقية في القاهرة 1957م وتضم:

29. بيان الحكومة الاردنية المذاع في 1957/6/12م حول حادثة الملحق العسكري المصري في عمان، و 24

ثانياً: النشرات الحكومية

1. الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1952م، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1952م)
2. الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1954م، (بغداد: مطبعة الحكومة، 1955م)

ثالثاً: الكتب الوثائقية:

1. نبيل خليل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، (بيروت: دار الفارابي، 2008م)

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

2. محمد عدنان البخيت واخرون، الوثائق الهاشمية اوراق الملك عبد الله بن الحسين (العلاقات الاردنية السعودية 1925-1951م)، (عمان: جامعة ال البيت، 1997م)، المجلد العاشر، القسم الاول.

رابعاً: المذكرات العربية والمعربة

1. عبد الله بن الحسين، التكملة من مذكرات حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين، (القدس: المطبعة التجارية،1965م)
2. غلوب باشا، حياتي في المشرق العربي، ترجمة: جورج حتّر وفؤاد فياض، (عمان: الاهلية للنشر، 2005م).
3. فتحي رضوان، 72 شهراً مع عبد الناصر، ط2، (القاهرة: دار الحرية، 1986م)
4. فريدون صاحب جم، الحسين بن طلال مهنتي كملك (احاديث ملكية)، ترجمة: غالب عارف طوقان، (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، 1978م)
5. ممدوح رضا، مذكرات الملك طلال شاهد على خيانة الاسرة الهاشمية، ط2، (القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، 1991م).

خامساً: الرسائل والاطاريح:

1. احمد خليف عيسى عفيف، مشروع سوريا الكبرى من 1921-1951م، رسالة ماجستير، (الجامعة الاردنية: كلية الدراسات العليا، 1991م).
2. أحمد عبدالواحد عبدالنبي الحلفي، الرئيس الأمريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية 1945-1953م، اطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 2011م).
3. راضي دواي طاهر الخزاعي، موقف المملكة الأردنية الهاشمية من القضية الفلسطينية 1948– 1967م دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 2012م)
4. عبد الامير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية السعودية 1946-1958م، اطروحة دكتوراه، (جامعة الكوفة: كلية الاداب،1995م)
5. عبد الله محيذيف ميرم فاضل، تاريخ مصر السياسي في كتابات محمد حسنين هيكل في عهد جمال عبد الناصر، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية الاداب، 2015م).
6. عمار مزهر ريسان داخل، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى نهاية العام 1958م، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، 2011م)
7. محي الدين صالح مرزوقة، العلاقات السعودية البريطانية خلال الفترة 1902-1953م، رسالة ماجستير، (الجامعة الاردنية: كلية الدراسات العليا،2001م).

سادساً: المراجع العربية والمعربة

1. احمد حطيط، الملك عبد العزيز بن سعود، (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1991م).
2. جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر، ط4، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)
3. ـــــــــ، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، (القاهرة: دار الشروق،2002م)
4. جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تعريب: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: العبيكان، 2007م).
5. جيمس موريس، الملوك الهاشميون من الشريف الحسين بن علي حتى الملك عبد الله الثاني، ترجمة: احمد محمد خالد، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006م)
6. خالد ابراهيم العرموطي، ملك السلام محاولة لصياغة تاريخ، (عمان: مطبعة الالحان، 1994م)
7. خير الدين الزركلي، الاعلام، ط15، (بيروت: دار العلم للملايين، 2002م)، ج3
8. رولان دالاس ، تاريخ ملك ومملكة الحسين 1893-1999م، ترجمة: جولي صليبا، (لندن: جروس برس، 1999م)
9. سيد عبد العال، الانقلابات العسكرية في سوريا1949-1954م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007م).
10. عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية (عهد الملك عبد العزيز)، ط12، (الرياض: شركة العبيكان، 2018م)، ج2

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546

11. عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985م)، ج1، ج2، ج3.
12. عريب الرنتاوي واخرون، تطور الحياة الحزبية في الاردن دراسة تاريخية تحليلية 1921-2016م، (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2017م)
13. عصمت سيف الدولة، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، (بيروت: دار المسيرة، د.ت)
14. علي محافظة، تاريخ الاردن المعاصر عهد الامارة 1921-1946م، (عمان: الجامعة الاردنية،1973م)
15. ماري ولسن، عبد الله وشرق الاردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية، ترجمة: فضل الجراح، (بيروت: مؤسسة سندباد، 2000م)
16. مازن يوسف صباغ، الانقلاب العسكري الثاني في سوريا بقيادة الزعيم سامي الحناوي، (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2012م)
17. محمد السلاّح، الملك سعود، (حلب: مطبعة الشرق، 1953م).
18. منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين1900-1959م، ط2، (عمان: مكتبة المحتسب، 1988م)
19. الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية،1984م)، المجلد الثاني
20. ياسين عبد الرحيم وعيسى اليازجي، الاحزاب السياسية في سوريا، (دمشق: دار الرواد، 1954م)
21. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878-1953م، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1975م)

سابعاً: البحوث والمقالات المنشورة في المجلات المحكمة

1. سعيد بن عمر ال عمر، اعلان اتفاقي بحرة وحدّه وابعاده السياسية في مبايعة الملك عبد العزيز، (جامعة الملك فيصل)، (مجلة)، الرياض، عدد خاص، 2005م
2. علي عظم محمد وحيدر غانم عبد الحسن ، انقلابي سامي الحناوي واديب الشيشكلي 1949-1950 في ضوء وثائق الخارجية العراقية غير المنشورة، (كلية التربية الاساسية)، (مجلة)، جامعة المستنصرية، المجلد الرابع والعشرون، العدد مائة، 2018م.

ثامناً: الشبكة الدولية (Internet)

1. قناة الجزيرة الاخبارية، برنامج شاهد على العصر، مقابلة تلفزيونية مع محمود جمال الدين حماد بثت بتاريخ 2008/11/10م ومحفوظة على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=Ok72X0aZjmw

- **Abstract**

This research (The policy of Egypt and Saudi Arabia towards the political situation In Jordan, 1951-1953, in the reports of the Iraqi Ministry of Foreign Affairs) consisted of an introduction and four axes. The title of the first axis is a first reading of the political situation in Jordan, 1951-1953. The title of the second axis was the historical roots of the Egyptian-Saudi-Jordanian dispute. And how it turned from a triple dispute to a four-way conflict in which Iraq entered the line of events. Title of the third axis, Egypt and Saudi Arabia's official and unofficial position on the assassination of King Abdullah, 1951. And how it was used by the Iraqi Ministry of Foreign Affairs to enhance Iraqi influence in Jordan. As a result, there was a deeper conflict over the personality appropriate to inherit the throne in Jordan. This is contained in the fourth topic. The study concluded with conclusions drawn by our reading of the reports of the Ministry of Foreign Affairs, on which the study was based as a primary source that needed others to be strengthened and clarified.

DOI:10.18018/URUK/020-13/526-546